

## المحاضرة السادسة: الأمن من منظور المدرسة الليبرالية:

تأسست المدرسة الليبرالية انطلاقاً من فكر سياسي تقليدي يميل إلى المثالية لاعتدادها بالفرد وحقوقه كأساس للتحليل الأمني، حيث يتم تهميش دور الدولة في المجتمع الليبرالي أين تعمل على تحكيم النزاعات بين الأفراد وتوفير الشروط الضامنة لحقوقهم؛ واتفق الليبراليون مع الواقعيين في توصيف حالة الفوضى الدولية التي لا يرونها غريزة طبيعية، بل عائقاً أمام السلام الدولي ونتاج البيئة الدولية التي تستدعي العمل على تنظيمها، واجمع الليبراليون التقليديون على اعتبار غياب الثقة بين الدول سبب حالات اللأمن في العالم، وأن تحقيق هذا الأمن يمرّ عبر البحث في انسجام المصالح بين الأفراد داخل الدولة، ثم انسجام مصالح الدول الأعضاء في النظام الدولي.

اقترب المنظور الليبرالي للأمن بكتابات "مايكل دويل" Michael W. Doyle و"بروس راست" Bruce Rust اللذان اعتمدا المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، لأن تكريس أطر السلام الدائم يتوقف حسبهما على نشر وترسيخ الديمقراطية على مستوى بنى النظام الدولي، والتي من شأنها صياغة سياقات ومضامين جديدة للسياسة الدولية قائمة على التعاون وليس حالة الصراع الدائم التي افترضها الواقعيون، ومن هنا تبرز أفكار كانط كمرجعية فكرية لأنصار هذا الاتجاه، لا سيما إمكانية إقامة السلام التي أوردها في كتابه "مشروع السلام" وضمّمها بعض الشروط، مثل بداية تحول الإدراك في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب، وليس الإكتفاء بالسعي لتنظيمها كما نادى بذلك "هوغو غروسيوس" Hugo Grotius .

ويستند التصور الأمني لهذا الاتجاه على فكرة السلم الديمقراطي الكانطية والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، وهي الفكرة التي تبناها "وودرو ويلسون" Thomas Woodrow Wilson في مبادئه الأربعة عشر، حيث يفترض هذا الإتجاه أن وجود سند داخلي للسلام وآليات رقابة المجتمع على السياسات الحكومية والتمثيل المتكافئ للمصالح الخاصة والتحمل المشترك للأعباء في تنظيم السياسات، كفيل أن يؤدي بطريقة حتمية وطبيعية إلى تجنب النزاعات والحروب ومن ثمة تحقيق الأمن العالمي، ويستند مايكل دويل على العناصر الثلاثة ذاتها التي قدمها "كانط" بغية تفسير ميل الديمقراطيات إلى السلام وتحقيق الأمن الدولي وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية.

حاول "دويل" الانطلاق من الافتراضات الأساسية للواقعية بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل السياسة الدولية خاضعة لمنطق القوة والصراع لتحقيق الأمن، لذلك نجد أن دراسات السلام الديمقراطي أسست أفكارها كغيرها من الاتجاهات الليبرالية الأخرى انطلاقاً من نقد التحليل الواقعي للسياسة الدولية، من حيث تعامله مع الفوضى بشكل مطلق مهمل بعض صور التعاون الدولي التي أثبتتها الواقع من جهة، كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي نمطي، دون الإعتداد بالإختلافات الموجودة فعلاً بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى البنى أو على مستوى السلوكيات؛ ومن هنا جاء تقديم الأسس الكانطية كمعيار جديد لتصنيف الدول نسبة إلى ديمقراطيتها، حيث أن انعدام هذه المعايير في الدول غير الديمقراطية يجعل سلوكها الدولي نزاعياً وميلاً إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي والإستقرار العالمي، وتعرّف البيئة الدولية حينذاك بأنها واقعية وفق التصور التقليدي، سمتها الفوضى والصراع.

وتبدأ مقارنة السلم الديمقراطي للأمن من تحديد مصادر التهديد في العوامل المحلية التي لا تساعد على بناء العلاقات التفاوضية بين مكونات المجتمع، على افتراض أن التهديدات الأمنية تكمن في انتشار الفقر والحرمان والتمييز، وكذا التخلف وضعف منظومات التعليم والثقافة، ثم تتطور هذه التهديدات وفق ديناميكيات معينة لتشكّل قضية أمنية دولية، ويتم تجاوز المشكلات الأمنية عبر المداخل الإقتصادية والسياسية بدل القوة والإكراه، وكذا عن طريق نشر الديمقراطية لتفضيل الحلول السلمية للنزاعات.

كما تنصبّ اهتمامات الليبرالية في اتجاه آخر على الاقتصاد السياسي الدولي وفرضياته كنوع من صور التعاون الدولي الهادفة إلى التقليل من الفوضى في السياسة الدولية، والتي تدحض المسلمات الفوضوية للواقعية.

أما المنظور الليبرالي البنيوي فيتركز على العلاقات بين الدولة والمجتمع وأثرها على السياسة العالمية كمحاولة للتجاوز الإبستمولوجي للمسلمات الواقعية، حيث تفيد دراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع كما قدمها الليبراليون في تقديم أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي استخدمتها الواقعية التقليدية والجديدة معاً لتفسير الأمن، عبر إيلاء الأهمية لتغيير النظام السياسي الداخلي ومدى تحصينه وفق الشروط الديمقراطية كبديل لتغيير القوة الذي يحرك استراتيجيات الدول بما فيها الديمقراطية.

ويقوم هذا المنظور على ثلاثة افتراضات:

- الأفراد والجماعات في المجتمع الوطني وعبر الدولي هم الفواعل الأساسية في السياسة الدولية.
- لا تمثل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة-الأمة مصالح كل أطراف المجتمع الخاضع لسلطتها بالضرورة.
- تتحدد طبيعة وشكل أهداف الدولة وخياراتها بحسب سلوكها الخارجي الذي يعتبر معياراً لمستويات النزاع والتعاون الدولي.

وهو ما يبرر اختلاف النماذج التفسيرية الليبرالية في تحليل ظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين، استناداً إلى الجوانب التي يعتمدها كل نموذج في دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ فكثيراً ما تفسر العلاقات بين الدول استناداً إلى تحالفاتها الاستراتيجية أكثر من الإعتداد بحالة التجانس الديمقراطي، وبالمقابل قد تشهد العلاقات الدولية حالات انعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطياً، دون نفي الإعتقاد بتطور السياسة الدولية عبر تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها.

ويطرح "بروس راست" نموذجين لتفسير الحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي، وهما:

النموذج الثقافي المعياري: ويقوم على مبدأ عدم استخدام العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية، ويفترض صانع القرار ضمنه أن نظيره في دولة أخرى سيسلك نفس النهج.

النموذج الهيكلي المؤسسي: ويرتكز على أنظمة الضوابط والتوازن في إبطال قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، لأن صناع القرار في الديمقراطيات بحاجة لدعم شعوبهم قبل اتخاذهم أي قرار.

ثم نجح اتجاه الليبرالية المؤسسية المنتشر عقب نهاية الحرب الباردة في تفسير عديد الظواهر الأمنية الجديدة، عن طريق الإرتكاز على دور المؤسسات الوطنية والدولية لهيكلية الأمن الدولي، وذاعت تأثيراته بعدما تمكّن من اقناع الإدارة الأمريكية تحت رئاسة بيل كلينتون Bill Clinton بضرورة توسيع حلف شمال الأطلسي؛ ويقوم هذا الإتجاه على أربع افتراضات رئيسية:

- تبني استراتيجيات التقريب بين الدول للتقليل من الحدة الصراعية للعلاقات الدولية.

- مأسسة الأمن تفيد دعم التعاون الدولي والتقليل من مخاطر الخداع.
- تشجيع المقاربات المشتركة والكلانية للأمن عن طريق دولة القانون المبنية على المؤسسات.
- نشر ثقافة "التراضي الليبرالي" لحل الصراعات الدولية عن طريق نشر الديمقراطية.